

العبء الإضافي

لتقلبات أسعار السلع الأساسية

في تعز

ورقة سياسات عامة



غزة يحيى
بسيسة الشرعبي

أكتوبر 2022

تعزير الحكم الرشيد في محافظة تعز

فهرس الموضوعات

- 2..... فهرس الموضوعات
- 3..... الملخص التنفيذي
- 4..... المقدمة:
- 5..... الحرب وآثارها:
- 5..... كيف تخلّقت بيئة التلاعب بأسعار السلع الاساسية؟
- 9..... إطار قانوني غير فاعل
- 12 البدائل الممكنة للحد من تقلبات الأسعار
- 13..... التوصيات
- 14..... المراجع:

الملخص التنفيذي

استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات في محافظة تعز بالتوازي مع انهيار العملة المحلية وعدم ثباتها وفي ظل استمرار الحصار المفروض على المدينة منذ سبعة أعوام، بات يشكل عبئاً على قطاع واسع من السكان، الأمر الذي يطرح سؤالاً عن دور الجهات المعنية بالرقابة وما تقوم به لضمان ثبات الأسعار ومنع التلاعب بها.

هناك سلع أساسية وصلت أسعارها إلى حدود غير معقولة حتى في الفترات التي شهدت استقرار نسبي لسعر العملة أو تراجع أسعارها.. ما يعني أن دور الرقابة على الأسعار أصبح مطلوباً - أكثر من أي وقت مضى - مع السكان في تعز في ظل الحرب والحصار وتوقف الخدمات العامة وفقدان الرواتب لقيمتها وأيضاً في ظل انتشار الأوبئة، وأصبحوا يكافحون من أجل توفير متطلبات الحياة الأساسية والتي تساعدهم على البقاء.

لهذا.. فإن مشكلة الارتفاع الحاد في الأسعار والتلاعب بها (على نحو أخص أسعار السلع الأساسية) باتت تتطلب مواجهة حقيقية وبأكثر من طريقة، لكن في المقدمة تفعيل دور الرقابة على الأسعار من قبل الجهات الرسمية المخولة بذلك قانوناً وعلى رأسها مكتب الصناعة والتجارة في المحافظة والهيئة العليا للأدوية والمؤسسة العامة للنفط.

لا بد أيضاً من تفعيل دور مأموري الضبط لمراقبة السلع الأساسية من حيث الأسعار والإشهار السعري حسب ما جاء في القوانين واللوائح وتنفيذ العقوبات بحق المخالفين وإعلانها للرأي العام.

المقدمة

تعيش اليمن حرباً مستمرة منذ مطلع العام 2015 م أدت إلى غياب الأمن وانهيار وضعف دور مؤسسات الدولة ما أدى لتوقف معظم الخدمات العامة والتأثير على جودتها (تعليم، صحة، غذاء) وانهيار الاقتصاد الوطني.

انعكست مجمل الظروف التي تعيشها البلد على الأسواق اليمنية التي باتت تعيش في فوضى عارمة وغياب شبه تام للمؤسسات الرقابية؛ ما أدى إلى ارتفاع أسعار مختلف أنواع السلع والخدمات وعلى نحو أشد أسعار السلع الأساسية⁽¹⁾ مما تسبب في الأزمات الغذائية المتفاقمة التي دفعت البلاد إلى حافة المجاعة.⁽²⁾

زاد الأمر سوءاً مع ظهور كوفيد-19، والذي ترافق مع تدهور كبير في قيمة العملة المحلية، الأمر الذي نتج عنه تقلبات في الأسعار وارتفاع كبير قد يكون في جزء منه مبرراً نتيجة الارتفاع العالمي لكن في جزء كبير منه كان خاضعاً لمزاجية التجار والرغبة في تعويض خساراتهم على حساب المواطن لعدم وجود الرقابة.

في تعز - المحافظة اليمنية الأكثر سكاناً بنسبة (12.2) من عدد سكان اليمن المقدر عددهم بـ 30 مليون نسمة - الوضع يبدو أكثر سوءاً، فمدينة تعز عاصمة المحافظة تعاني منذ سبعة أعوام من حرب وحصار مطبق من ثلاث جهات، الأمر الذي أدى إلى توقف الخدمات العامة وتضاعف أسعار النقل ونقص في الغذاء والمياه والأدوية والمشتقات النفطية.

ولعل غياب الرقابة على أسعار السلع الأساسية، قد أدى إلى اضطراب الأسواق في تعز على نحو أشد، فوصل الأمر إلى حد تلاعب المخابز والأفران بسعر الرغيف ووزنه، وظهور السوق السوداء للمشتقات النفطية، بذريعة التغيرات الطارئة على سعر صرف العملة الوطنية وأسعار المشتقات النفطية.

تفترض هذه الورقة، أن وجود رقابة حكومية فاعلة، على أسعار السلع، من شأنه أن يخفف من وطأة الأزمة الاقتصادية؛ فالغاية من تطبيق مراقبة الأسعار تكمن في جعل السلع والخدمات ميسورة التكلفة للمستهلكين، ومنع السوق السوداء من التوسع وفي النهاية ضمان جودة المنتجات.

تستعرض الورقة أسباب انعدام الرقابة على الأسعار في تعز وتحدد الأطراف المعنية كما تقدم توصيات للتخفيف من حدة هذه الأزمة ومعالجتها في نهاية المطاف.

تستند هذه الورقة إلى 11 مقابلة شبه منظمة أجريت خلال شهر أغسطس / آب 2022م مع أشخاص من خلفيات أكاديمية واقتصادية مختلفة بينهم موظفون في مكتب الصناعة والتجارة ونشطاء ومواطنون.

وقد سألوا عن سبب ضعف الرقابة على الأسعار وكيف ينعكس ذلك على شكل ارتفاع في تكاليف المعيشة وآرائهم حول دور الجهات التي يفترض أن تبادر لمواجهة المشكلة.

1 (القمح، الدقيق، الأرز، السكر، الأدوية، الحليب، المشتقات النفطية).

2 الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، حينما يضرب العمالقة - تقرير اليمن، يناير وفبراير 2022م، <https://2u.pw/UMFX9g>.

الحرب وآثارها

كيف تخلّقت بيئة التلاعب بأسعار السلع الأساسية؟

شهدت أسعار السلع الأساسية في محافظة تعز (وسط اليمن) منذ اندلاع الحرب فيها مطلع أبريل/ نيسان 2015، تقلبات عدة، ظلّت تتواصل وتثقل كاهل المواطنين، حتى أصبح أغلبهم عاجز عن شراء المواد الغذائية الأساسية نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل مضاعف.⁽³⁾ وتمر عملية ارتفاع أسعار السلع وتقلباتها بمصفوفة طويلة من العوامل التي لم تجد من يتصدى لها ويعمل على حلّلتها، بدءاً من الحصار الذي بدأ في سبتمبر/ أيلول 2015، والذي جرى كسره بعد نحو عام من جهة واحدة فقط ليستمر من ثلاث جهات حتى اللحظة. أدى الحصار المفروض على المدينة إلى لجوء التجار إلى طرق بديلة ذات مسافات طويلة فزادت تكاليف النقل، حيث بلغت تكاليف النقل للشاحنة الواحدة من عدن إلى تعز مبلغ مليون ومائتين ريال وكانت فيما قبل لا تتجاوز 200 ألف ريال.⁽⁴⁾

كما أن تحصيل الجبايات من قبل النقاط العسكرية المنتشرة بكثافة على طول الخط الوحيد الذي يربط مدينة تعز وريفها الجنوبي بمحافظتي لحج وعدن وهو خط الإمداد الوحيد قد أدى إلى زيادة في تكاليف النقل، كون كثير من هذه النقاط التي تتبع نافذين في الجيش تفرض رسوماً إجبارية على الناقلات (غير قانونية) تصل إلى 300 ألف ريال موزعة بين النقاط منها بسندات ومنها بغير سندات⁽⁵⁾ وقد ترافق هذا مع ضعف مؤسسات الدولة التي انهارت كأحد نتائج الحرب، فغابت الرقابة على الأسعار خلال الأعوام الأولى من الحرب ولاحقاً جراء ضعف وانقسام مكتب الصناعة والتجارة؛ حيث لم يحسم النزاع إلا مؤخراً في 2022م.

وإذا أضفنا هذه العوامل إلى انهيار الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية التي يتداول بها التجار حيث وصل سعر الدولار إلى حدود 1600 ريال يمني مع أواخر العام 2021⁽⁶⁾، ليتراجع خلال العام الحالي ليصبح سعر الدولار الواحد في النصف الثاني من 2022، ما بين 1100 و1200 للدولار الواحد⁽⁷⁾ لكن هذه التقلبات في سعر العملة ظلت توفر بيئة مناسبة للتلاعب بأسعار السلع، الأمر الذي كان قد أدى خلال الأعوام الماضية إلى خروج احتجاجات واسعة احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وانهيار الخدمات الأساسية وتدهور قيمة العملة المحلية.⁽⁸⁾

3 نجوى حسن، "ارتفاع متزايد لأسعار المواد الغذائية في تعز" المشاهد، 24 يوليو/ تموز 2022، <https://almushahid.net/98219/>

4 التاجر الشباطي، مقابلة شخصية مع التاجر اجرتها الباحثتان، 15 اغسطس 2022م .

5 التاجر الصنوي، مقابلة شخصية مع التاجر اجريتها الباحثتان، 15 اغسطس 2022م.

6 الريال اليمني يهبط لأدنى مستوى في تاريخه مقابل الدولار، وكالة سبوتنيك، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

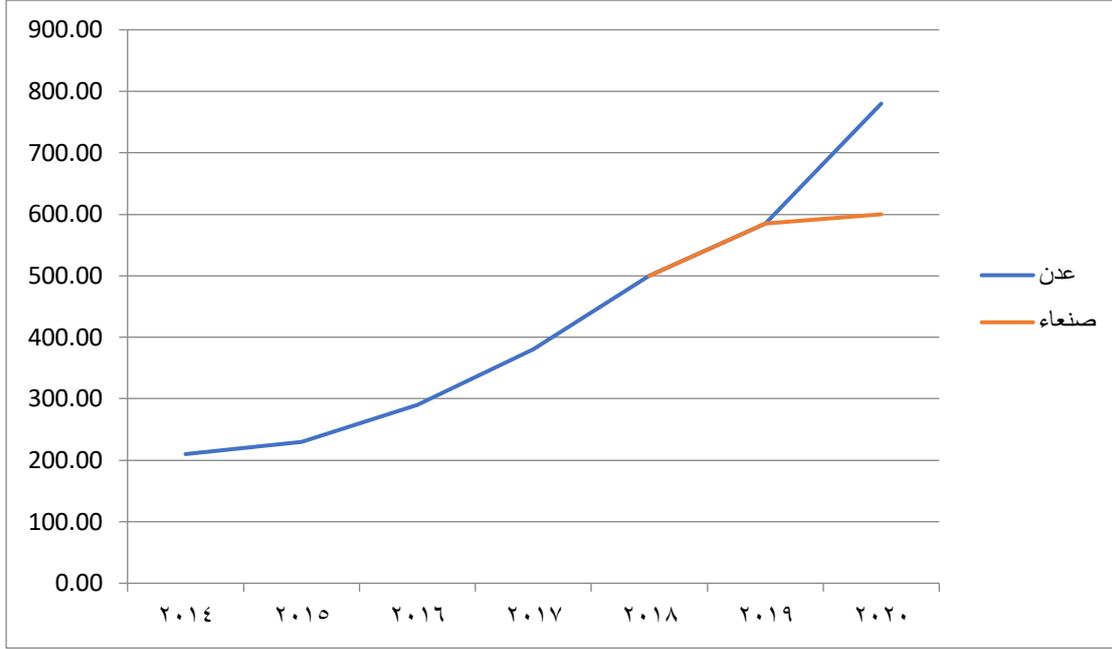
<https://2u.pw/MyER3p>

7 خلود الحلالي، انهيار العملة اليمنية يعكس الإزمات المستمرة ، اندبندنت عربية ، 23 يونيو 2020م.

<https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/53266>

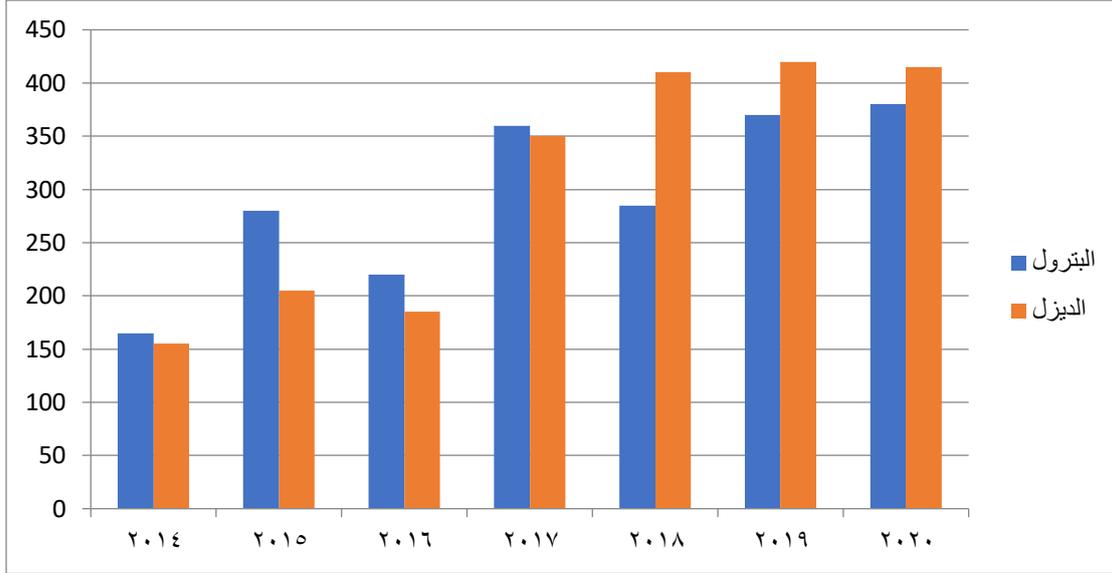
8 الريال اليمني يهبط لأدنى مستوى في تاريخه مقابل الدولار، وكالة سبوتنيك، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

[.https://2u.pw/MyER3p](https://2u.pw/MyER3p)



متوسط أسعار الصرف غير الرسمية للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي في كل من عدن وصنعاء خلال الفترة من 2014 - 2021م

كما أن الأزمات المتكررة في المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها والتي زادت بأكثر من 300% عما كانت عليه قبل الحرب في 2014م، قد ساهم بدوره في اضطراب أسعار السلع في الأسواق المحلية. تشير التقديرات إلى أن أزمات الوقود تسببت بوقف 50% من الحركة الاقتصادية بشكل عام، وفي القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية على وجه الخصوص، ووفقاً لتقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي، فإن 72% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الخاصة العاملة في اليمن أكدت حدوث زيادات في نفقاتها التشغيلية جراء ظروف الصراع والحرب والعوامل المرتبطة بها خلال السنوات 2017 - 2019. تنعكس أزمة المشتقات النفطية في محافظة تعز في بروز ظاهرة السوق السوداء حتى توسعت وأقامت سوقاً موازياً للسوق الرسمي للمشتقات النفطية مما يؤدي إلى عدم استقرار الوضع التمويني والسعري للمشتقات النفطية في المدينة. وخلال سنوات الحرب عانى اليمنيون من ارتفاعات متواصلة في أسعار الوقود، والتي زادت بأكثر من 300% عما كانت عليه قبل الحرب في 2014. الأمر الذي ضاعف من معاناتهم وشملت مختلف القطاعات. وتشير البيانات إلى أن المتوسط الوطني لسعر مادة الديزل ارتفع من 150 ريالاً/لتر نهاية 2014 ليصل نهاية سبتمبر 2021 إلى 661 ريالاً / لتر بنسبة زيادة 340.7%، وارتفعت أسعار البترول على المستوى الوطني من 158 ريالاً/لتر نهاية 2014 إلى 650 ريالاً/لتر نهاية سبتمبر 2021 بنسبة زيادة 311.4%.



رسم تفاعلي يوضح أسعار المشتقات النفطية خلال الفترة 2014- 2021

يحدث هذا بينما رواتب الموظفين الحكوميين فقدت منذ بداية الحرب نحو 70% من قيمتها⁽⁹⁾ ولم تعد تفي بتأمين متطلبات الحياة الضرورية، ما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من المواطنين، وأصبحوا غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي ترتفع مؤشرات الفقر والبطالة وسوء معيشة السكان بصورة حادة وصلت إلى حدود المجاعة. في منتصف العام 2020م أثناء جائحة كورونا وانخفاض قيمة العملة وتراجع المساعدات الإنسانية برز الترددي السريع لأسعار السلع الغذائية حيث بلغت أسرع ارتفاع لها وبلغ نسبة الذين عانوا من الحصول على الغذاء حيث زادت نسبتهم بالمثل. ولم تقف آثار ارتفاع الأسعار عند أزمة الغذاء فقط بل امتدت إلى الحصول على الرعاية الطبية حيث بلغت نسبة الأسر التي عجزت عن تحمل تكاليفها في مطلع 2021 م ما بين 86-88%⁽¹⁰⁾. تؤثر هذه الأزمات على كافة السكان لاسيما الأسر الفقيرة، وبالمقابل يعيش التجار حالة من الاضطراب في محاولة الاستقرار على أسعار مناسبة وخلق توازن بين الأرباح والتكاليف مما يؤدي إلى الارتفاع المستمر للأسعار.

9 فقدت العملة اليمنية منذ بداية الحرب ثلثي قيمتها، وقد انعكس ذلك على رواتب الموظفين التي ظلت كما هي ولم تتغير.
10 إيلينا فافاري، مايكل جيجر، شاراد تاندون، سيدهارث كريشنا سوامي، ارتفاع أسعار السلع الغذائية يلعب دوراً حاسماً في أزمة الأمن الغذائي باليمن، مدونات البنك الدولي، 2021/02/11، <https://blogs.worldbank.org/ar/team/sydharth-kryshnaswamy>

نسبة ارتفاع الأسعار خلال السنوات الاخيرة

السعر حسب السنة				الصف
منتصف 2022م	2021م	2018م	2016م	
41000	24000	10700	6800	الدقيق الأبيض 50 كيلو
40500	24000	10400	6500	الدقيق الأحمر 50 كيلو
34000	25000	10400	6500	البر 50 كيلو
45500	32000	12400	9800	السكر 50 كيلو
9300	7500	3000	2150	السكر 10 كيلو
67000	44500	33600	27000	أرز الريان 40 كيلو
64000	43000	31800	23000	أرز الشاهين 40 كيلو
	350	180	160	الفول علبة
	500	250	180	الفاصوليا علبة
45000	33000	9300	6500	الزيت 20 لتر
15000	13500	5300	4400	زيت 9 لترات
	1400	280	150	جبنة سالم
	2800	850	580	شاهي
15800	13500	7800	4800	الحليب الدانو
15000	12500	6600	4900	حليب الفائق
	10500	4800	3650	حليب الشاهي يمانبي بيبي
	17000	7680	5300	حليب الشاي الممتاز الكرتون
4300	3200	1450	700	طبق البيض
	5400	3150	2500	حليب الاطفال
	3600	2200	1900	السيرلاك
	2000	850	530	الطماطم المعجون علب كبيرة
	350	120	80	صابون الاغتسال
	4000	1950	1350	صابون غسيل الملابس

البيانات في الجدول حسب تسعيرة مكتب الصناعة والتجارة - تعز

إطار قانوني غير فاعل

حدد قانون التجارة الداخلية اليمني، السلع الضرورية، بأنها السلع الأساسية لنشاط الإنسان وحياته وهي: القمح، الدقيق، الأرز، السكر، الأدوية، الحليب، المشتقات النفطية، وألزم "التجار القيام بإشهار أسعار البضائع أمام المستهلك باستخدام وسائل الإعلان المختلفة بما يسهل على المشتري معرفة السعر"، كما وضح أن من يقوم بإخفاء السلع الأساسية بقصد احتكارها والمغالاة بها بالحبس مدة لا تقل عن سنة.⁽¹¹⁾

وتعتبر وزارة الصناعة والتجارة الجهة المعنية بـ"العمل على تنظيم حركة نقل البضائع وتأمين انسيابها دون عوائق إلى مختلف أرجاء الجمهورية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة"، وإعداد الدراسات التحليلية الخاصة بمعدلات الأسعار بالتنسيق مع الجهات المختصة والغرف التجارية للاستفادة منها في رسم السياسات التجارية".⁽¹²⁾

كما تعمل وفقاً لذات القانون على "دراسة الأوضاع والمتغيرات التي تؤثر على آلية السوق وحمائته بما يحقق التوازن بين العرض والطلب، وتلبية رغبات المستهلك، وإيجاد المعالجات السليمة لمنع ما يؤثر على السوق من سياسات الإغراق أو الاحتكار".⁽¹³⁾

هذا في الأوضاع الطبيعية، لكن في الأوضاع غير الطبيعية (حالات الكوارث والطوارئ) فإن القانون يعطي لرئيس مجلس الوزراء الحق في "تحديد السقوف العليا لأسعار السلع الأساسية"، كما تقوم وزارة الصناعة والتجارة "بالإشراف والرقابة على أسعار السلع الأساسية المعفية من الضرائب والجمارك بما يكفل للوزارة التدخل في الوقت المناسب لوضع حد لأي زيادة سعرية غير مبررة"، كما "يحق لرئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض مبرر من الوزير إصدار قرار بإضافة سلعة أو أكثر إلى السلع الضرورية الواردة في القانون".⁽¹⁴⁾

هذا الإطار القانوني، يوفر إمكانية الرقابة على الأسعار وحل المشاكل المرتبطة بالتقلبات سواء المبررة وغير المبررة، إضافة إلى ما ورد في قوانين أخرى، تدعم هذا المسار، حيث يعتبر الموظفون المكلفون بالرقابة والتفتيش في الشركة اليمنية للنفط والغاز - وفقاً لللائحة ووزارة النفط - من رجال الضبط القضائي، ومن مهامهم الأساسية مراقبة خطوط سير ومواقع تسويق المواد البترولية، وضبط أية مخالفات تمس استقرار وانضباط سياسة تسويق المواد البترولية طبقاً للقوانين النافذة وهذه اللائحة والقرارات والتعليمات الصادرة من الشركة.⁽¹⁵⁾

11 المواد (1، 6، 14) قانون رقم (5) لسنة 2007م بشأن التجارة الداخلية، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/db/laws_je/detail.php?ID=18878

12 المادة (3) قانون رقم (5) لسنة 2007م بشأن التجارة الداخلية، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/db/laws_je/detail.php?ID=18878

13 مادة (9) قانون رقم (5) لسنة 2007م بشأن التجارة الداخلية، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/db/laws_je/detail.php?ID=18878

14 ((المواد (25، 26، 27) قانون رقم (5) لسنة 2007م بشأن التجارة الداخلية، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/db/laws_je/detail.php?ID=18878

15 مادة (4) من لائحة مخالفات تسويق المواد البترولية ومكافحة تهريبها، لائحة وزارة النفط والثروات المعدنية رقم 40 لسنة 2000م.

كما أن الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية، معنية بتحديد وإصدار التسعيرة الدوائية ومراقبة تطبيقها واتخاذ الإجراءات القانونية عند المخالفة⁽¹⁶⁾، وهو ما يتكرر في قانون حماية المستهلك رقم (46) لسنة 2008 والذي يلزم في مادته الثامنة التاجر أو مزود الخدمة بأن يضع السعر على السلعة بشكل واضح وظاهر أو إشهار السعر بشكل واضح في أماكن عرض السلعة.. كما تنص المادة (34) من ذات القانون على أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد (...) يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللائحة بالحبس مدة لا تقل عن سنة.⁽¹⁷⁾

غير أن الملفت هو أن هذا الإطار القانوني معطل تماماً، ففيما معاناة المواطنون في تعز مرئية وحديث يومي للناس لا تزال إجراءات مكتب الصناعة والتجارة في تعز غائبة تماماً، وعند زيارة الباحثان لإدارة المكتب تم الاطلاع على عدد من المخالفات التي جرى ضبطها لعدد من التجار المخالفين للأسعار وإحالتهم إلى النيابة، لكن الأمر توقف عند هذا الحد، بينما كان يمكن لعدد من الحالات التي يتم ضبطها واستكمال المسار القانوني بحققها وصولاً إلى إنزال العقوبة القانونية المقررة أن تكون بمثابة نموذج وردع لباقي التجار.

ولعل هذا الضعف يعود إلى كون مكتب الصناعة والتجارة في تعز لا يزال في طور التنظيم لإعادة تفعيل الإدارات غير المفعلة بسبب توالي الإدارات والخلافات السابقة بينها، وضعف مؤسسات الدولة بسبب الحرب الراهنة⁽¹⁸⁾؛ إذ تبين أن عدد من الإدارات لا تزال غير مفعلة كالإدارة العامة لحماية المستهلك وغرفة العمليات التي أفاد مدير المكتب أنها في طور الإنشاء، والإدارة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار أدمجت ضمن إدارة ضبط الأسواق بسبب تداخل الاختصاصات.⁽¹⁹⁾

أما أبرز الصعوبات التي تواجه مكتب الصناعة والتجارة في تعز بحسب مديره/ مصطفى الأديمي فهي: عدم استقرار العملة؛ إذ ترتفع وتنخفض خلال اليوم الواحد ويتم تغيير السعر تبعاً لذلك، ولا يستطيع مأمور الضبط تحرير المخالفة عندما يرى شطب السعر المحدد من قبل التاجر بحجة ارتفاع العملة، إضافة إلى ضعف العقوبات الرادعة للمخالفات مما يدفع المخالف لتكرارها، وعدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة للموظفين (الحوافز، وسائل المواصلات)، وكذلك دور المواطن السلبي في التبليغ عن المخالفات بسبب قصور الوعي ومواجهة المأمور واتهامه الدائم من قبل المواطن وعدم الثقة به، ثم زيادة أسعار بعض المنتجات وعدم ثباتها بسبب الارتفاع العالمي للأسعار.⁽²⁰⁾

على أن المكتب بدأ بالعمل على إنشاء تطبيق إلكتروني يتضمن أسعار المواد الغذائية الأساسية والخضروات والفواكه لكي يتم تغذيته بشكل دوري بالأسعار للحد من التلاعب، إلا أنه لم يتم تدشين هذا التطبيق بعد، لكنها خطوة مهمة وستكون سياسة ناجحة إذا ما تم استكمالها بالشكل المطلوب وإطلاقها.

16 تنص الفقرة 8 من المادة الرابعة من اختصاصات الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية (تحديد واطار التسعيرة الدوائية ومراقبة تطبيقها واتخاذ الإجراءات القانونية عند المخالفة).

17 قانون رقم (46) لسنة 2008، بشأن حماية المستهلك،

<https://yemenparliament.gov.ye/uploads/posts/documents/2019/10/1014201962730468.pdf>

18 ظل مكتب الصناعة والتجارة منذ بداية الحرب يعاني من الانقسام بسبب تضارب التعيينات حيث كان هناك مديرين للمكتب الأمر الذي لم يساعد على تفعيل ادارته بالشكل المطلوب.

19 مقابلة الباحثان مع مدير مكتب الصناعة والتجارة في محافظة تعز مصطفى الأديمي، أغسطس / آب 2022.

20 مقابلة الباحثان مع مدير مكتب الصناعة والتجارة في محافظة تعز مصطفى الأديمي، أغسطس / آب 2022.

نفس الأمر مع أرقام الشكاوى التي جرى الإعلان عنها (735031436 - 771626992 - 73368952) والتي لم تنشر على نطاق واسع بحيث لم تصل إلى علم المواطن، وكذا بسبب قلة الوعي لدى المواطن.. لم يتم الاستفادة من هذه السياسة بالشكل المطلوب.

هناك إجراءات أخرى أيضاً لكن تطبيقها هي الأخرى ظل ناقصاً، فعندما قام التجار بالإضراب بسبب الجبايات غير القانونية⁽²¹⁾، أعلنت السلطة المحلية عن إجراءات لمنع الجبايات خارج القانون، إلا أنه لم يوجد توجه حقيقي لذلك واقتصر الأمر على ملاحظات فردية لبعض المعتدين على المحلات التجارية. كما أن إجراءات مكتب الصناعة والتجارة في تعز لا تحصل على أي دعم من قبل جهات الضبط والمؤسسات الأخرى.

على سبيل المثال.. يحرص المكتب على تحديد قائمة بأسعار اللحوم والتي كان آخرها بحسب الآتي:
الأسعار للكيلو جرام الواحد:

الرضيع	9000 ريال
عجل	7000 ريال
بقري جيد	6000 ريال
غنمي	9000 ريال

لكن من خلال النزول الميداني من قبل الباحثان تبين أن هناك زيادة بمعدل 3000 ألف ريال على سعر كل صنف من أصناف اللحوم الواردة في قائمة المكتب. من الواضح أن القرارات تعمل فقط في المواسم (الأعياد)، ولا يتم مراقبتها دورياً بالشكل الكافي لتؤتي نتائج ملموسة.

21 تجار يضربون عن العمل في تعز بسبب اعتداءات متكررة عليهم من قبل مسلحين، المهريّة، 7 يونيو/ تموز 2022.
<https://almahriah.net/local/20130>

البدائل الممكنة للحد من تقلبات الأسعار

- تتمثل أبرز مقترحات المعالجة لهذه الظاهرة هو تفعيل دور الجهات المعنية بالقيام بمهمة الرقابة على الأسعار من خلال الآتي:
1. مطالبة وزير العدل بتعيين عدد كافي من مأموري الضبط، وتفعيل دورهم لمراقبة السلع الأساسية من حيث الأسعار والإشهار السعري حسب ما جاء في اللوائح.
 2. تفعيل دور الإدارات المعنية في الوزارة كإدارة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار وغرفة العمليات وإدارة العامة لحماية المستهلك وإدارة الإعلام.
 3. تفعيل تطبيق تسعيرة تعز وربطه مع كبار التجار بحيث يتم تزويد التجار بالأسعار أولاً بأول.
 4. تحديد السقوف العليا لأسعار السلع الأساسية من قبل رئيس مجلس الوزراء كما جاء في النص القانوني أنه في حالات الكوارث يتم تحديد سقف السعر.
 5. تشكيل لجنة لرصد تطورات أسعار السلع الأساسية المستوردة في الأسواق العالمية لتحديد أسواق الاستيراد المناسبة من حيث التكلفة والنوع وإلزام التجار بالأسواق المناسبة .
 6. النص في القانون على تجريم فعل المغالاة بالأسعار؛ إذ أن القانون جرّم الاحتكار بقصد المغالاة بالأسعار ولكنه لم يجرم فعل المغالاة مباشرة.
 7. تطبيق النص الذي يجرم فعل البيع بالعملة الأجنبية وفقاً للتعديل الأخير للدائحة المعدلة عام 2022م.
 8. عدم فرض أي رسوم أو إتاوات غير قانونية على التجار في النقاط العسكرية أو داخل المدينة بالتنسيق مع الجهات الأمنية لضبط مثل هذه المخالفات .
 9. نشر الأسعار للجمهور بوسائل التواصل الاجتماعي أولاً بأول.
 10. التنسيق بين كافة الجهات المعنية بالرقابة على الأسعار.
 11. تتولى لجنة من التجار والحكومة تحديد هوامش ربح معقولة للسلع الأساسية يلتزم بها التجار.
 12. تنشيط دور جمعيات حماية المستهلك لتوجيه المواطنين إلى شراء سلع لدى تجار ملتزمين، وتلقي الشكاوى من مختلف أنواع المستهلكين والتحقق منها ومتابعتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وإعداد التقارير الدورية والشهرية والسنوية بهذا الخصوص، والمشاركة في إعداد دراسات الوضع ورفعها إلى الجهات المختصة.
 13. تفعيل دور ميناء المضاء في الاستيراد والتصدير لتخفيف تكاليف النقل إلى مدينة تعز .

التوصيات

- تتمثل أبرز مقترحات المعالجة لهذه الظاهرة في تفعيل دور الجهات المعنية بالقيام بمهمة الرقابة على الأسعار من خلال الآتي:
1. استكمال تفعيل إدارات مكتب الصناعة والتجارة، وإعداد خطة للعمل مع كافة الجهات المعنية بضبط الأسعار سواءً الحكومية أو غير الحكومية.
 2. التأهيل والتدريب لموظفي مكتب الصناعة والتجارة.
 3. إلزام التجار بوضع قائمة بأسعار السلع، وتفعيل دور مأموري الضبط لمراقبة السلع الأساسية من حيث الأسعار والإشهار السعري حسب ما جاء في اللوائح، وتنفيذ جولات رقابية على الأسواق.
 4. دراسة تكاليف نقل السلع إلى تعز، ومطالبة المحافظ بتحديد تكاليف النقل حسب الدراسة المقدمة.
 5. وضع حد أدنى وأقصى للسلع، وتحديد سقف الزيادة المتاحة في سعر كل سلعة، وتحديث هذه الدراسة باستمرار مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل المؤثرة كانهخفاض وزيادة العملة وتكاليف النقل وإغلاق الطرقات وارتفاع أسعار المشتقات.
 6. سرعة استكمال التطبيق الإلكتروني المعني بتحديد أسعار السلع في تعز وإطلاقه تسعيرة، وتحديث أسعار السلع الأساسية أولاً بأول، وفتح قسم للشكاوي من قبل المستهلكين، وأيضاً قسم لتظلمات التجار بالتوازي مع وجود آلية للتحقيق ورصد المخالفات ورفع بها للجهات المعنية.
 7. عمل استراتيجية واضحة من قبل مكتب الصناعة والتجارة لنشر الوعي في المجتمع بشأن دور المواطن في التبليغ عن التلاعب في الأسعار وحقوق وواجبات المستهلك.
 8. تشكيل لجنة لرصد تطورات أسعار السلع الأساسية المستوردة في الأسواق العالمية لتحديد أسواق الاستيراد المناسبة من حيث التكلفة والنوع وإلزام التجار بالأسواق المناسبة.
 9. العمل مع مختلف الجهات والضغط لإصدار قرار رئاسي يجرم فرض أي رسوم أو إتاوات غير قانونية على التجار في النقاط العسكرية أو داخل المدينة، والتنسيق مع الجهات الأمنية لضبط مثل هذه المخالفات.
 10. إحالة المخالفات السابقة إلى النيابة، وتشكيل لجنة من قبل مكتب الصناعة والتجارة بالتعاون مع الجهات الرسمية الأخرى وأيضاً المنظمات غير الحكومية، ونشر تفاصيل هذه القضايا للرأي العام للمساهمة في التوعية واستعادة ثقة المواطنين وأيضاً ردع المتلاعبين.

المراجع:

القوانين:

1. قانون التجارة الداخلية رقم 5 لسنة 2007م.
2. قانون التجارة الخارجية رقم 16 لسنة 2007م.
3. قانون حماية المستهلك رقم 46 لسنة 2008م.
4. قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري رقم 19 لسنة 1999م، واللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 128 لعام 2007 م.
5. قانون المقاييس وأجهزة الوزن والكيل رقم 28 لعام 1999 م.
6. اللائحة التنظيمية لوزارة الصناعة والتجارة الصادرة بقرار جمهوري رقم 284 لعام 2009 م.
7. لائحة مخالفات العرض والإشهار السعري للسلع والعقوبات المقررة عليها الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 21 لسنة 2007م والمعدلة بالقرار رقم 24 لسنة 2022م.
8. لائحة مخالفات أسعار بيع الخبز والعقوبات المقررة عليها الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 111 لسنة 2008م.
9. لائحة مخالفة تسويق المواد البترولية ومكافحة تهريبها الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم 244 لسنة 2010 م.

المواقع الإلكترونية:

1. <https://2u.pw/lyzOT6>
2. <https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/53266>
3. <http://yemenief.org/News-Details.aspx?n=2255>
4. <https://yemenfuture.net/news/9356>
5. <https://blogs.worldbank.org/ar/team/sydhath-kryshnaswamy>
6. <https://2u.pw/n5ybCz>

حول الباحثين

غزة يحيى

تمهيدي ماجستير قانون عام، محامية، باحثة ومُدْرسة مادة تشريعات مالية وتشريع ضريبي في كلية الحقوق - جامعة تعز وكذلك في الجامعة الوطنية.

بسيمة الشرعبي

تمهيدي ماجستير قانون عام. باحثة قانونية، معيدة في كلية الحقوق - جامعة تعز.

منظمة طور مجتمعك

منظمة طور مجتمعك للتنمية وبناء السلام (IYSO) هي منظمة يمنية غير حكومية مستقلة تركز على بناء السلام، تمكين الشباب والنساء، تعزيز الحكم الرشيد، العمل المناخي، والدراسات والبحوث. بدأت IYSO كمبادرة تطوعية وأصبحت منظمة مسجلة قانونياً عام 2015.



POMED

مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED)، هو برنامج إقليمي لشراكات المجتمع المدني يدلّ على جهود (POMED) في بناء قدرة بعض المنظمات غير الحكوميّة المنتقاة والمعنيّة بالسياسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى تعزيز فعاليّة هذه المنظمات وزيادة تأثيرها.



منظمة طور مجتمعك
Improve Your Society Organization

iysoyemen.org | info@iysoyemen.org | Taiz - Yemen | 04 262844